

المحور الخامس: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية (التوزيع والادخار)

خامسا: التوزيع

يرى ريكاردو أن المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد تنحصر في تحديد القوانين التي تنظم توزيع ما ينتجه المجتمع على طبقاته وليس في طرق تنمية الثروة. أما جون ستيوارت ميل فاعتبر قوانين الإنتاج فنية وطلقة ومحايدة، في حين أن قوانين التوزيع ذات طبيعة اجتماعية نسبية وتتوقف على عوامل تنظيمية.

1. مفهوم التوزيع:

التوزيع لغة: القسمة والتفريق؛

أما اصطلاحا: فيعرف بأنه "توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الانتاج في المجتمع، ويعرف كذلك بأنه" تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته".

وعليه يمكن تعريف التوزيع بأنه "الطريقة التي يتم على أساسها تقسيم الثروة والدخل القوميين بين أفراد المجتمع وفئاته وقطاعاته، تبعا لأيديولوجية النظام الاقتصادي السائد وفي ظل القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع".

2. أبعاد مشكلة التوزيع:

تتمثل أبعاد التوزيع فيما يلي:

1.2 البعد الجماعي: من خلال إحلال المساواة والقضاء على مظاهر التمييز (فنجد تركيز الثروة يعيق النمو الاقتصادي، وقلة الادخار تؤدي إلى ضعف الاستثمار)

2.2. البعد الفردي: إذ نجد:

✓ كل فرد متميز عن غيره بمواهب وثروات؛

✓ التفاوت يمثل الحافز على الإنتاج والعمل طمعا

فيدخل أعلى؛

✓ مع النمو والتقدم يتحقق للمجتمع رفاهية تمس

حتى الطبقات الدنيا له ولو بدرجات متفاوتة.

(الإقرار بالتفاوت بين الأفراد مهما بلغ من اتساع)

3.2 البعد المزدوج:

◀ نلاحظ أن لا المساواة تحقق التوزيع الأمثل للثروة

والدخل لأنها تقوم على نزعة جماعية متطرفة

تعيق الإنتاج وتوقف تطور المجتمع؛

◀ ولا التفتات يحقق التوزيع الأمثل للثروة والدخل

لأنه يقوم على نزعة فردية تخل بالعدالة

الاجتماعية وتؤدي إلى ظلم الإنسان لأخيه

الإنسان.



3. أنواع التوزيع:

لقد تباينت نظرة الاقتصاديين نحو أبعاد مشكلة

التوزيع إلا أنهم استطاعوا أن يقسموا أنواع التوزيع

إلى نوعين:

1.3 التوزيع الوظيفي: يتم توزيع الدخل على أفراد

المجتمع الذين ساهموا في إنتاجه حسب وظيفة كل

فرد في العملية الإنتاجية، أي حسب مقدار ما يملكه

وأهمية مساهمته في الإنتاج. (الأرض ... الربيع، العمل الأجر، رأس المال ... الفائدة، التنظيمأرباح مختلفة)

2.3 التوزيع الشخصي: توزيع الدخل القومي على الأفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمة كل فرد أكو عدم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

هذا التوزيع يركز الاهتمام على ظاهرة الغنى والفقير وأسباب ذلك، آثاره والإجراءات المناسبة لمعالجته والحد من تفاوت الدخل.

4. منهج دراسة التوزيع:

تتم عملية توزيع الثروة والدخل وفق ثلاثة مراحل هي:

① التوزيع قبل الإنتاج؛

② التوزيع بعد الإنتاج؛

③ إعادة التوزيع.

1.4 التوزيع قبل الإنتاج: مرحلة التنظيم الأولى من خلال تنظيم الملكية وتسمح بتعميم الانتفاع بمصادر الثروة التي يمتلكها المجتمع من خلال ثلاث مستويات:



2.4 التوزيع بعد الإنتاج:

يتم التوزيع بعد الإنتاج وفق أحد أنواع التوزيع وظيفي أو شخصي ويختلف ذلك وفقا لكل نظام كالآتي:

نوع التوزيع	النظام الرأسمالي	النظام الاشتراكي	النظام الإسلامي
توزيع وظيفي	الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) يقابلها عوائد هي: (الربيع، الأجر، الفوائد، أرباح مختلفة)	عنصر واحد فقط هو العمل وعائده الأجر	العمل (بما فيه التنظيم) ورأسمال (بما فيها الأرض)
توزيع شخصي	الملكية الخاصة وهي أداة إنتاج وأداة توزيع	العمل أداة إنتاج وأداة توزيع	يتضمن ضمان الحد الملأثم حسب العمل والملكية.

2.4 إعادة التوزيع:

تدخل الدولة بمختلف الآليات لإعادة التوزيع بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي، حيث تكون الحاجة أساس التوزيع في هذه المرحلة لفئات اجتماعية خاصة لم تشارك في العملية الإنتاجية من خلال مداخيل مشتقة من المداخيل الأساسية من خلال:

❖ تقديم إعانات اجتماعية: إعانات نقدية أو في شكل خدمات مجانية أو بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية (كخدمات التعليم والرعاية الصحية، أو سن القوانين الخاصة بالضمان الاجتماعي..) مصدرها الضرائب؛

❖ منح قروض: لتمويل الاستثمارات عن طريق المداخيل التي تم جمعها من الفئة التي تتحصل على الدخل.

سادسا: الادخار

يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، يتأسس عن الاحتفاظ بجزء من الدخل بعد عملية الاستهلاك. أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية، فزيادة الدخل عن الاحتياجات المعيشية (الاستهلاك) لأي شخص، يتولد لدى هذا الشخص فائضا يطلق عليه الادخار.

1. مفهوم الادخار:

لقد تعددت تعريف الاقتصاديين للادخار: فيقصد به تلك الحصة من الدخل التي لا توجه للاستهلاك.

كذلك هو اقتطاع جزء من الدخل بعيدا عن الاستهلاك، بغية الانتفاع به مستقبلا، بشرط أن يأخذ طريقه إلى الاستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر. بمعنى آخر هو الجزء الذي يودع عادة في حسابات بنكية أو يستخدم للحصول على الأدوات المالية.

2. أنواع الادخار:

هناك عدة أنواع للادخار نذكرها في النقاط التالية:

1.2 الادخار الاختياري : يتمثل الادخار الاختياري في ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته في الادخار دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه، أو يلزمه:

2.2 الادخار الإجباري: هو الذي تلجأ له الدولة لصالحا وصالح الأفراد، ويتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، فهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة.

3.2 الادخار المحلي: يمثل الادخار المحلي في مجموع

مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال، والدولة، والمؤسسات والشركات التابعة لها:

4.2 الادخار الوطني: فهو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة، بالإضافة إلى جزء يتكون من الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية.

5.2 ادخار العائلات: يتمثل ادخار العائلات في الادخار

الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ويوجه الفائض للادخار، بأن يوضع في صناديق التوفير مقابل الحصول على فائدة أو الودائع الآجلة، أو شراء الأوراق المالية.

6.2 ادخار المؤسسات: فيمثل في ادخار مؤسسات قطاع الأعمال الخاص والعام في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها لزيادة استثمارها:

7.2 ادخار الدولة (الادخار الحكومي): ويشير ادخار

الدولة إلى اعتبار أن الحكومات تعمل على تنمية مواردها وتخفيض نفقاتها من أجل تمويل استثماراتها أي تكوين رأسمال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي عجز في الميزانية العامة للدولة للسنوات المقبلة.

3. دوافع الادخار:

تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين وهما القدرة الادخارية والرغبة الادخارية نوضحهما كما يلي:

1.3 القدرة الادخارية: هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل وتحدد بالفرق بين

حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته؛

ومن ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر وتتغير بتغير الظروف.

2.3 الرغبة الادخارية: فهي مسألة نفسية تربوية وتتأثر بالدوافع التي تدعو للادخار ومقدار تأثير الفرد، ومن أهم الدوافع النفسية للادخار الرغبة في تنظيم النفقات تبعا للمتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة، وتقليل حجم الاستهلاك عندما يرتفع الدخل.... الخ.

ومن جانب آخر هناك دوافع موضوعية أشار إليها الاقتصادي "كينز" ولا تختلف عن الاستهلاك وتتمثل في الدخل، ومعدل الفائدة، والنظام المالي، ودرجة الاستقرار الاجتماعي والدولي، والنظام الاقتصادي والاجتماعي وسنأتي لتوضيحها في النقطة التالية.

4. العوامل المؤثرة في الادخار:

إن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها المؤثرة على الادخار، لأن أي عامل يزيد من الاستهلاك من شأنه أن يقلل من الادخار، والعوامل التي تقلل في الاستهلاك تزيد في الادخار بوتيرة متعكسة بين الاستهلاك والادخار نذكرها في النقاط التالية:

1.4 العوامل الذاتية: وترتبط بالمتغيرات النفسية التي تؤثر في سلوك الأفراد، كما ترتبط بالتوقعات المستقبلية للحياة الاقتصادية وما تتطلبه من ضمان اجتماعي أو الاتجاه نحو الادخار، وبصورة عامة هذه العوامل تحدد سلوك الأفراد الادخاري.

2.4 العوامل الموضوعية: هي عوامل قابلة

للقياس وذات سمات اقتصادية، وتتمثل في:

❖ الدخل: يؤثر الدخل في الادخار تأثيرا طرديا، فكلما زاد الدخل زاد الادخار والعكس صحيح، وفي المقابل زيادة الادخار يقلل من استهلاك الأفراد.

❖ مستوى الأسعار: طبيعة العلاقة عكسية، فارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات يؤدي إلى تقليل الادخار.

❖ معدل الفائدة: تعتبر معدلات الفائدة حوافز للادخار في البنوك فارتفاع أسعار الفائدة يجذب الأفراد للادخار (علاقة طردية)، يقلل من الميول الاستهلاكية (علاقة عكسية).

❖ الضرائب: هي علاقة عكسية مع الادخار، فمثلا عند فرض ضريبة مرتفعة على الدخل ينخفض الدخل فيقل الميل نحو الادخار على حساب الاستهلاك.